بالواو في القول المختار ثم قال **وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب** يعني انه يجوز نصب ما بعد الواو اذا تقدمته كيف او ما الاستفهامية على تقدير تكون نحو كيف انت وقصعة من ثريد وما انت وزيدا التقدير كيف تكون وقصعة وما تكون وزيدا وكان المقدرة ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب ان بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفا على ما قبلها وهي ارجح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب جاعل نصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل لا لكون لان المضمر هو الفعل في ان الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة اقسام قسم يترجح عطفه على النصب على المعية وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف وقسم يمتنع فيه العطف وقد اشار الى القسم الاول بقوله **والعطف ان يمكن بلا ضعف احق** يعني ان امكن العطف بلا ضعف كان راجحا على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وانما رجح العطف لانه لا ضعف فيه والعطف مبتدا واحق خبره وان يمكن شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه لان الخبر متقدم في التقدير ثم اشار الى القسم الثاني بقوله **والنصب مختار لدى ضعف النسق** يعني ان النصب على المعية ارجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو قمت وزيدا لان العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف فلو قلت قمت انا وزيد كان العطف اولى لعدم الضعف والنصب مختار مبتدا وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاف لمجرور تقديره لدى ضعف عطف النسق ثم اشار الى القسم الثالث بقوله **والنصب ان لم يجز العطف يجب** يعني ان نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب ويشمل صورتين احداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظي نحو ما لك وزيدا لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور وفي جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر لان مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون اعادة الخافض وسيأتي في باب العطف ان شاء الله تعالى والاخرى لا يجوز فيها العطف لمانع معنوي نحو جلست والحائط وسيري والطريق ثم ان ما لا يجوز فيه العطف على قسمين قسم يتعين ان يكون مفعولا معه كما تقدم وقسم

بمعنى

يمتنع ان يكون مفعولا معه فيجب اعتقاد عامل مضمر والى ذلك اشار بقوله **او اعتقد اضمار عامل تصب** اي اذا لم يجز عطفه ولا نصبه على المعية فاعتقد اضمار ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر • علفتها تبنا وماء باردا • حتى غدت همالة عيناها • فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية فيكون ماء مفعولا بفعل مضمر تقديره وسقيتها ويحتمل ان يكون قوله او اعتقد اضمار عامل تصب فيما يمتنع عطفه وينتصب على المعية كقوله عز وجل فاجمعوا امركم وشركاءكم فيمتنع العطف في شركاءكم لان اجمع بمعنى اعزم لا ينصب الا الامر ونحوه ويجوز نصبه على المعية اي مع شركائكم او يكون مفعولا بفعل مضمر تقديره واجمعوا شركاءكم من جمع بمعنى ضم والنصب مبتدا ويجب خبره او اعتقد معطوف على يجب واو للتخيير وجاز عطفه اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لان يجب في معنى اوجب وتصب مجزوم على جواب الامر

المستثنى

الاستثناء الاستثناء هو الاخراج بالا او باحدى اخواتها وادوات الاستثناء اربعة اقسام حرف واسم وفعل ومشترك بين الفعل والحرف فالحرف الا وهي الاصل في ادوات الاستثناء لان غيرها يقدر بها ولذلك بدا بها فقال **ما استثنت الا مع تمام ينتصب** يعني ان المستثنى بالا ينتصب اذا كان الكلام تاما واحترز بالمستثنى بالا من المستثنى بغيرها من ادوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرغ والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قام القوم الا زيدا والمنفي نحو ما قام احد الا زيدا الا ان الاول واجب النصب والثاني فيه تفصيل واليه اشار بقوله **وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع** يعني ان المستثنى بعد النفي او ما اشبهه وهو الاستفهام والنهي اذا كان متصلا اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء فنحو ما قام احد الا زيد بالرفع وما مررت باحد الا زيد بالجر احسن من ما قام احد الا زيدا او ما مررت باحد الا زيدا بالنصب فيهما والمتصل ما كان المستثنى بعض الاول واذا كان منقطعا فلغة اهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله وانصب ما انقطع والمنقطع هو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو ما في الدار احد الا وتدا واما بنو تميم

Copyright © King Saud University